(المدى) تحاور السفير الياباني في بغداد

كينجيرو مونجي: سندخل الى مشاريع اعمار العراق من بوابة كردستان

انتهجت الحكومة العراقية بعد سقوط النظام السابق خطاً سياسياً يعمل على ترسيخ الحراك الدبلوماسي في المستويين العربي والعالمي ، لكسر الجمود الذي لفه والذي خلف تركة ثقيلة في هذا الجانب ، مازال العراق شعبا وحكومة يرزح تحت تأثيراته والتي تشبه في احد الجوانب ما افرزته الحرب العالمية الثانية من عقوبات طالت اليابان مع اختلاف التجربة.

المدى/ قيس عيدان

اليابان اعادت البناء بعد الحرب العالمية الثانية وتعاملت مع واقعها بأسلوب التجربة والخطأ، وكان الدعم الكبير الذي قدمه المجتمع الدولي لليابان مصدرا هائلا من التشجيع لها اثناء قيامها ببناء دولتها الجديدة ومساهمتها عضواً في المجتمع الدولي اصبحت اليابان اليوم احدى الدول الصناعية الكبرى.

(المدى) اجرت حوارا موسعا مع السفير الياباني لدى العراق كينجيرومونجي الذي تحدث عن تاريخ العلاقة بين البلدين وما قدمته الحكومة اليابانية الى الشعب العراقي والرؤية المستقبلية للعلاقة التي ستجمع بين البلدين وقال: ارى ان عمق العلاقة الطويلة والمتينة التي شهدها شعبا البلدين في القرن المنصرم والتي اتسمت بالثقة المتبادلة في تعزيز عرى الصداقة بين شعبينا في مجال العلاقات الثنائية والاقتصادية والعمرانية وكان لبغداد وطوكيو خط مباشر في جميع مجالات العمل التي من شانها تطوير العراق في مجال البنى التحتية التي اثمرت من جانبنا تصاعد الخط البياني للاقتصاد العراقي، فيما اسهمت كبرى الشركات اليابانية للعمل في العراق وقد انشئت العديد من المشاريع الاستراتيجية في البلاد التي شملت قطاعات الصحة والصرف الصحي ومشاريع تصفية المياه والتربية والتعليم مجالات اخرى.

ومن جهة اخرى، كان الحضور العراقي في التجمعات الاقتصادية اليابانية الاثر المهم والبارز وهنا نحن الان نتطلع الى استقرار العراق وازدهاره، ونعتمد كسياسيين على العراق كمرتكز اساسي لتعميم التجربة اليابانية في منطقة الشرق الاوسط وصولا الى المجتمع الدولي.

ومن هذا المنظور تحث الحكومة اليابانية رجال الاعمال والمستثمرين على المساهمة الجادة والفاعلة في اعمار العراق وهذا ما عملت عليه بعد التغيير السياسي لعام ٢٠٠٣ اذ كانت القوات اليابانية تعمل في العراق قوة صديقة للشعب العراقي اذ اصدرت الحكومة اليابانية قانون الاجراءات الخاصة بمساعدات اعمار الطرق وتقديم المساعدات الانسانية وعبرت هذه الخطوة عن وجهة نظر الحكومة بضرورة دخول اليابان كمشارك ايجابي في المبادرات الدولية لاعادة اعمار العراق على الصعيدين البشري والمالي.

وارتكز عملنا في جنوب العراق على توفير الامن بالدرجة الاساس من خلال وجود القوات اليابانية هناك التي عملت بدورها على توفير الخدمات الانسانية وانشطة اعادة الاعمار وبالفعل قامت القوات اليابانية بتنفيذ عدد من المشاريع الضرورية تمثلت بتحسين شبكة الصرف الصحي وتقديم المعونات الغذائية وانشاء عدد من المراكز الصحية واعادة تأهيل بعض الطرق والجسور.

واضاف السفير مونجي ان الحكومة اليابانية تحرص على الدخول الى السوق العراقية من خلال عدد من المشاريع الاستراتيجية التي سيبدأ العمل بها مطلع شهر تموز المقبل في منتدى الاعمال الاول الذي ستشارك فيه كبرى الشركات اليابانية التي ستتجاوز ٣٥ شركة يشرف على هذا المنتدى عدد من الوزارات المعنية في الحكومة اليابانية وتتألف عضوية هذا المنتدى من اعضاء في الحكومة اضافة الى رجال الاعمال والاقتصاديين واصحاب القرار والغرض منه اجراء اللقاءات المباشرة بين الطرفين العراقي والياباني واطلاع الشركات اليابانية على المشاريع المراد انجازها في العراق، لا سيما ان الشركات اليابانية راغبة بالعمل في العراق والتي تشمل قطاعات النفط والغاز والكهرباء والتشييد والبناء على المشاركة، والقطاع الصحي والنقل وغيرها من الشركات المتخصصة اضافة الى حرص القطاع البنكي في اليابان على المشاركة والاستثمار في العراق.

وبين ان المستثمرين اليابانيين سيباشرون خطوتهم الاولى في مشاريع الاعمار من خلال بوابة اقليم كردستان اعتمادا على الاستقرار الامني الذي تشهده هذه المنطقة.

وتابع السفير مونجي ان اليابان تقدمت الى الحكومة العراقية بقروض تصل قيمتها الى ١٢,٠٤ مليار دولار على مدة سداد اربعين عاما وبسماح لفترة فائدة تقدر بعشر سنوات وهي تشمل تأهيل قطاع ميناء ام قصر وقطاع الري وتأهيل محطة كهرباء المسيب وبناء جسور وطرق في السماوة وتحسين محطة مياه البصرة وتقديم خدمات هندسية لتحسين خدمات الصرف الصحي في بغداد واعادة تأهيل منظومة الكهرباء في عموم العراق وتحسين محطة المياه وان الحكومة اليابانية تتشاور مع المسؤولين في الحكومة العراقية للاطلاع على المشاريع التي لها اولوية التنفيذ لتقديم الدعم والمشورة، وستباشر شركاتنا في مدينة الفلوجة ببناء مستشفى الولادة واعادة تأهيل وانشاء عدد من المشاريع الخدمية لتلك المنطقة. كما تقوم اليابان دوريا بتدريب الملاكات الهندسية والكوادر المتخصصة في القطاعات الحكومية كافة، واطلاعهم على اخر ما توصلت اليه التكنولوجيا وفي جميع المجالات اذ تم تدريب ما يقارب (٣٤٠٠) شخص في مجال النفط والكهرباء وغيرها اضافة الى انه سيتم تدريب (١٠٠٠) شخص في مجال النقل.

واشار السفير الى ان اليابان اسقطت ما يقارب ٨٠٪ من الديون العراقية أي ما يقارب ٦ مليارات دولار وان المتبقي من هذه الديون سيتم مناقشتها عبر المؤتمرات الدولية واللقاءات المباشرة بين الحكومتين.

وقال مونجي ان حكومة بلاده حرصت على ترسيخ مبادئ المصالحة الوطنية من خلال الحوارات المباشرة بين الفرقاء السياسيين العراقيين اذ احتضنت طوكيو وهورشيما مؤخرا مؤتمرا حضره عدد من الشخصيات السياسية ممثلين عن عدد من الكتل السياسية ونحن الدبلوماسيين نحرص على بدورنا وحدة الشعب العراقي.

واختتم السفير الياباني حديثه بالكلام عن ابعاد زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي وعدد من كبار الشخصيات السياسية الى اليابان التي تعبرعن حرص الحكومتين على ايجاد شراكة استراتيجية تمتد لتشمل مختلف المجالات.

في الحدث

أهلاً بالمالكي

حازم مبيضين

يمكن للمراقب النزيه، ملاحظة أن زيارة المالكي كانت ناجحة بكل المقاييس،قياساً إلى الفترة الزمنية التي قضاها في العاصمة الاردنية ، فقد تم تجديد الاتفاقية النفطية، التي مر عامان من عمرها، دون أن تكون موضع التطبيق العملي على أرض الواقع، كما أن الملك حسم الجدل الذي كان يمكن أن يستمر، حول مسألة إرسال سفير أردني مقيم في بغداد ، التي ما اعتادت غيابه عنها ، حتى في المنعطفات الحرجة التي مرت بها علاقات البلدين ، وكانت تنتهي دائماً إلى مصالحة تستهدف مصلحة الشعبين الشقيقين، المحكومين برباط الجغرافيا والتاريخ والمصالح المشتركة.

أما الذين يصرون على النظر إلى الأمور من زاوية حولاء، فانهم درسوا بعناية يحسدون عليها ، القضايا التي لم تعلن اتفاقات نهائية حولها ، مثل المديونية الاردنية على العراق ، والناجمة عن تسديد البنك المركزي لمستحقات التجار الاردنيين على نظام صدام، أو عدم إلغاء التأشيرة المفروضة على العراقيين الراغبين بزيارة الاردن ، والذين اعتادوا على الوصول الى عمان بسهولة الإنتقال من غرفة إلى أخرى ، في البيت الواحد ، وهي التأشيرة التي يتفهمها العراقيون ، وإن كان بعضهم يشتكي من إجراءات الحصول عليها.

الإنفتاح على العراق ، بحكومته المنتخبة شعبياً وديمقراطياً، قرار أردني استراتيجي يتعلق بالمصالح الاردنية مثلما يتعلق بمصالح الشعب العراقي الشقيق، وهو متخذ من أعلى مستويات القرار في الدولة ، وقد يكون قابلاً للنقاش هنا أو هناك ، لتوضيح بعض الزوايا فيه ، ولكنه بالتأكيد غير قابل للتراجع عنه ، لأن المواطن الاردني سيكون أول الخاسرين عمليا ، بعد أن بنى اقتصاده على مدى عشرات السنوات على أساس احتياجات السوق العراقية، إضافة إلى الاحساس الشعبي المتعاطف مع العراقيين الذين اكتووا بنيران الحروب المجانية التي حصدت خيرة شباب العراق طوال عقود من حكم الحزب الواحد ، والزعيم الملهم ، تركت هذا البلد الذي يتمتع بخيرات عصية على التعداد ، فقيراً ومثقلاً بالديون، الناجمة عن تكديس ترسانات الاسلحة التي تفنن النظام العراقي السابق في شرائها بأضعاف أثمانها ليرضي غرور القائد الراغب في التشبه بالقادة العظماء الذين أنجبهم العراق ، أو مروا على أرضه.

> **الممكن اختصاره بجملة واحدة شديدة الصدق والواقعية ، تقول إننا شعب واحد في دولتين محكومتين بحسن الجوار حتى وإن اختلفت السياسات.**

والانفتاح العراقي على الأردن ، قرار استراتيجي أيضا ، وبامتياز، لأن مصلحة العراقيين تملي على أي قائد سياسي فيه أن يكون على وفاق مع الرئة التي اعتاد العراقيون التنفس منها ، والبوابة التي يطلون منها على العالم، حين تنغلق في وجوههم كل النوافذ ، ومع الدولة التي تعالت دوماً على جراحها لتحفظ ألق المشاعر المتبادلة بين أبناء الرافدين ، وبين أبناء عمومتهم في أردن الصبر الطويل، وأن يحافظ على نبل العلاقات القومية (غير المتشنجة أو الشوفينية) الرابطة بين الجارين ،على صعيد المشاعر والآمال والمصير.

وإذا كانت بعض الهنات ، برزت هنا أو هناك، فإنه في النهاية لايصح إلا الصحيح ، الممكن اختصاره بجملة واحدة شديدة الصدق والواقعية، تقول إننا شعب واحد في دولتين محكومتين بحسن الجوار حتى وإن اختلفت السياسات.

المؤمنون بالعلاقات الاردنية العراقية السليمة يرون في زيارة المالكي لعمان ، مؤشر خير ، خاصة وأن الرجل تصرف كما لو كان في بيته ، كما يرون في التصرف الملكي ، حين نقل الملك ضيفه العراقي بسيارته التي يقودها شخصيا إلى مقر إقامته، مؤشر خير لابد أن نلحظ نتائجه قريبا جداً.

بوش: الاتفاقية طويلة الامد لاتهدف الى اقامة قواعد عسكرية دائمة في العراق

واشنطن/ الوكالات

صرح الرئيس الامريكي جورج بوش ان المفاوضات التي تعكف حكومة بلاده على ادارتها مع الحكومة العراقية بشأن الاتفاقية طويلة لا تسعى لإقامة قواعد عسكرية دائمة في العراق" مضيفا: "هذه رواية خاطئة."

وقال بوش ان الاتفاقية طويلة الامد ستتناول وجود وتركيبة القوات الأميركية في العراق مستقبلا، وذلك بعد انقضاء سريان مفعول تفويض الأمم المتحدة هناك في نهاية العام الحالي.

واضاف ان واشنطن تسعى لعقد اتفاقية مع بغداد تنص على الاحترام الكامل لسيادة العراق وتكون علنية تماما وتخضع لمصادقة العراق.

وفي مؤتمر صحفي عقده بحضور المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل الاربعاء، أعلن بوش أن عددا من تقارير الأخبار حول المفاوضات (الأميركية-العراقية) الأخيرة كانت "غير دقيقة وافرزت الكثير من سوء الفهم." واضاف ان الولايات المتحدة تسعى لعقد اتفاقية مع العراق تنص على الاحترام الكامل لسيادة العراق وتكون علنية تماما وتخضع لمصادقة العراق."

وقال الرئيس: "هذه الاتفاقية لن تتضمن قواعد عسكرية دائمة ولن تلزم أي رئيس أميركي في المستقبل بأعداد معينة للقوات."

وتابع الرئيس الامريكي في هذا الصدد: "أظن بأنه سينتهي بنا المطاف باتفاقية استراتيجية مع العراق. وأنا أؤيد بقوة الإتفاقية المرتقبة لأني أعتقد بأنها ستبعث برسالة جليّة الى الشعب العراقي مفادها...أن الأمن الذي تشهدونه الآن سوف يستمر."

الى ذلك ذكر أعلن السفير الأميركي لدى العراق ريان كروكر أن الحكومة العراقية طالبت ان ينتهي تحديد الإطار الاستراتيجي للاتفاقية قبل انقضاء العام الحالي بمعزل عن قرار لمجلس الأمن الدولي في إطار الفصل الثامن لميثاق الأمم المتحدة. وهذا القرار يتناول أحكام وجود قوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة في العراق.

وقال كروكر في مؤتمر صحفي عقده في وزارة الخارجية الأميركية خلال الشهر الحالي: "إن الغاية من كامل الاتفاقية للإنتقال من تفويض للأمم المتحدة الى اتفاق ثنائي بين دولتين ذاتي سيادة هي إعادة تأكيد سيادة العراق بالكامل. والإتفاقية المرتقبة لن تتناول وضع القوات الأميركية وغيرها من قوات التحالف في العراق ما بعد ٢٠٠٨ فحسب، بل كذلك وضع أطر عريضة للعلاقة الثنائية الإجمالية في كل ميدان: السياسي والدبلوماسي والإقتصادي والثقافي ومجمل هذه العلاقة برمتها."

من جهته، قال الرئيس بوش انه يتعين ان يكون هناك قدر معين من الأمن كي تتطور العملية الديمقراطية والاقتصادية في بلد ما. وأضاف: "وفقا للظروف المستجدة، ومع تحسن الوضع سنعيد قواتنا الى الوطن." ومن ناحيته، أشار كروكر الى انه لن تتمخض اتفاقية تتعدى على سيادة العراق لأن كلتا الحكومتين الأميركية والعراقية لا تبتغي ذلك."

واضاف: "اذا كان لهذه الإتفاقية ان تدوم، بل يجب ان تدوم، فعليها ان تحظى لا بكامل دعم الحكومة العراقية فحسب بل الشعب العراقي أيضا. ولن تتضمن أحكاما او ملحقات او بروتوكولات سرية، وما شابه ذلك. وستكون عملية (الإتفاقية) عملية شفافة."

واشار كروكر الى ان لدى الولايات المتحدة أكثر من ٨٠ أتفاقية خاصة بوضع القوات حول العالم وهي اتفاقيات تعالج مسائل مثل السيادة. وهذه الإتفاقية (مع العراق) ستنهج الى ذلك بالطريقة نفسها."

ثم خلص السفير الأميركي لدى العراق إلى القول ان المفاوضين يأملون في التوصل الى اتفاقية بنهاية شهر تموز الا أن الأهم من ذلك هو أن تكون هناك اتفاقية يدعمها الجميع."

قوات امريكية

محللون: مهمة القوات الامريكية في العراق اصبحت اقرب الى حفظ السلام

واشنطن/ أ ف ب

قال خبراء اميركيون ان دور القوات الاميركية في العراق تحول خلال الاشهر الماضية من قتالي الى قوات حفظ السلام بفضل سلسلة من اتفاقات وقف اطلاق النار مع المتمردين. وقال ستيفن بيدل الخبير في السياسة الدفاعية في المركز الفكري لمجلس العلاقات الخارجية ان هذه الاتفاقات ادت الى حد كبير الى انخفاض اعمال العنف وسببت بالتالي تعديلا لدور القوات الامريكية في العراق. واضاف بيدل لصحافيين ان "مهمة الاميركيين بدأت بالتحول من مواجهة العناصر المسلحة الى مهمة اقرب الى حفظ السلام منها الى القتال". وتابع الخبير نفسه "انتهى بنا الامر الى العمل كشرطة للمحافظة على اتفاقات وقف اطلاق النار التي وقعها المقاتلون ومراقبة تطبيقها"، مؤكدا ان هذا الامر "سيستمر على الارجح ما لم نواجه مشاكل جدية تتمثل في انهيار وقف اطلاق النار". واكد ان الابقاء على هذا الوضع يشكل "التحدي الرئيس" الذي تواجهه الولايات المتحدة في الاشهر المقبلة. من جهته، رأى والي نصر الخبير في المعهد نفسه والمتخصص بدراسات الشرق الاوسط ان للولايات المتحدة دورا رئيسيا تؤديه في العراق على الرغم من تحسن الوضع الامني.

وقال انه "من المهم جدا الاشارة الى ان الولايات المتحدة في مركز كل هذه الامور والمكاسب التي تحققت في العراق لم تسهل على واشنطن ايجاد وسيلة للخروج من العراق".

واضاف ان "النجاح يعني ان المهمة الاميركية في العراق يجب ان تنتقل من الامن الذي يجب ان نبقى معه حذرين، الى القيام بمزيد من العمل من اجل بناء الدولة".

من جهته، اكد بيدل العائد من زيارة للعراق ان التحول في طبيعة الدور الاميركي في العراق يجري "بدون خطط".

وكان قائد القوات الاميركية في العراق الجنرال ديفيد بترايوس صرح في نهاية الشهر الماضي انه كان يتوقع ان يتمكن من تقديم توصية بخفض جديد لعديد القوات الاميركية في العراق قبل ان يتولى منصبه على رأس القيادة الاميركية الوسطى في ايلول.

المحكمة العليا الأمريكية تسمح بمقاضاة رعاياها قانونيا في العراق

واشنطن/ رويترز

قضت المحكمة العليا الأمريكية بأنه لا يمكن للقضاة الاتحاديين منع المسؤولين العسكريين الأمريكيين من تسليم اثنين من رعاياها محتجزين في العراق للسلطات المحلية التي تريد محاكمتهما للاشتباه في ضلوعهما في أعمال التمرد أو أنشطة جنائية.

فيما قالت إدارة الرئيس الامريكي جورج بوش ان المحاكم الأمريكية غير مختصة بنظر الدعويين لأسباب من بينها ان الرجلين محتجزان تحت إشراف القوات المتعددة الجنسيات في العراق التي لا تمثل القوات الأمريكية هناك سوى جزء منها.

وكتب رئيس المحكمة جون روبرتس في رأي المحكمة أن الدعويين اللتين أقامهما الأمريكيان كان ينبغي رفضهما على الفور.

الى ذلك، قال محامو الرجلين انهما قد يتعرضان للتعذيب بل والقتل اذا سلما الى حجز السلطات العراقية وأنه ينبغي ان يتاح لهما اللجوء الى المحاكم الأمريكية للطعن في احتجازهما ولمنع تسليمهما للسلطات في بغداد.

وتتعلق إحدى الدعويين بمحمد مناف الذي يحمل الجنسيتين الأمريكية والعراقية والذي حُكم عليه بالإعدام للاشتباه في قيامه بخطف ثلاثة صحفيين رومانيين عام ٢٠٠٥، وألغت محكمة عراقية حكم الإدانة في وقت لاحق وأعيدت قضيته الى سلطات التحقيق.

أما الدعوى الثانية فتتعلق بشوقي عمر وهو مواطن أمريكي أردني اتهم بأنه من كبار مساعدي أبي مصعب الزرقاوي. وكان قاض اتحادي في واشنطن منع تسليم عمر للسلطات العراقية ثم أيدت محكمة استئناف قراره.

ورفضت المحكمة دفوع الإدارة التي ترى أن الرجلين ليس لهما أي حق في الطعن قضائيا في احتجازهما.

وقال روبرتس ان هذا الحق يشمل المواطنين الأمريكيين المحتجزين في الخارج على أيدي القوات الأمريكية التي تعمل بموجب تسلسل قيادي أمريكي لكنه قبل الدفع بأن المحاكم الأمريكية غير مختصة بمنع تسليمهما الى دولة أجنبية لمحاكمتهما جنائيا.

وأضاف ان زعم الرجلين أنهما سيتعرضان للتعذيب اذا سلما لحجز السلطات العراقية مبعث قلق جدي لكنه قال ان هذه المسألة ينبغي ان تتصدى لها السلطات السياسية لا القضائية.

مسافرون وتجار وسائقو شاحنات يناشدون الحكومة إعادة فتح معبر ربيعة

نينوى / اصوات العراق

ناشد مسافرون وسواق الشاحنات في معبر ربيعة الحدودي غرب مدينة الموصل، فضلا عن تجار في المدينة، السلطات العراقية العمل على إعادة فتح المعبر الذي يربط بين العراق وسوريا بعد ان تم اغلاقه منذ شهر لاسباب امنية، وهو ما تسبب بمعاناتهم وتكبدهم خسائر مادية، فضلا عن تأثيره على الاسواق المحلية.

وقال سعد علوش سائق شاحنة سوري محتجز في الجانب العراقي "انا هنا منذ شهر حيث لا يسمح لي بالعودة الى سوريا عبر المنفذ او الخروج منه."

واشار الى ان اسعار الطعام والماء اصبحت مرتفعة جدا هناك "حيث وصل سعر خمسة ارغفة الى عشرة الاف دينار، وسعر حاوية ماء سعة ٢٠ لتراً ب خمسة الاف دينار، وهكذا بالنسبة لباقي لمواد." على حد قوله.

اما السائق حلبوس محمود، فاوضح ان الكثير من السواق لديهم عوائل تنتظر عودتهم لا عالتهم او متابعة احوالهم، مضيفا ان "القلق متبادل بين الطرفين حيث يخشى السواق من ترك عوائلهم لفترة طويلة بدون مال او معرفة احوالهم ."

ويعد منفذ ربيعة الحدودي من ابرز المعابر الحدودية العراقية وذلك لقربه من المدينة والحجم الكبير للتبادل التجاري الذي يتم من خلاله فضلا عن استخدامه بكثرة من قبل المسافرين برا سواء الى سوريا او الى دول العالم من خلال المطارات السورية، إضافة إلى نشاطه السياحي.

غير ان الحكومة اغلقته مؤخرا خشية توغل المسلحين ودخول الأسلحة منه الى العراق، وبسبب هذا الغلق فان المسافرين الى سوريا براً يتوجهون الى معبر الوليد في محافظة الانبار الأمر الذي يطيل مسافة السفر ووقته.

من جانبه، اكد مدير مركز ربيعة الحدودي نايف احمد صفوك ان أسباب إغلاق المعبر هي العملية الامنية التي انطلقت في العاشر من ايار الماضي في الموصل مبينا ان "القوات الامنية العراقية امرت باغلاق المعبر حتى اشعار اخر منذ اليوم الاول لبدء العمليات وأعطتنا استثناءات للدخول فقط للمعتمرين وشاحنات نقل مفردات البطاقة التموينية."

وذكر ان "الجانب السوري رفض هذا الاستثناء وطالب ان يكون التعامل بالمثل أي ان يسمح بالدخول للأراضي السورية من الجانب العراقي ايضا."

واشار صفوك الى ان "هذا الاغلاق اثر بشكل كبير على الحركة التجارية عبر هذا المنفذ حيث مئات الشاحنات مرابطة منذ شهر على الجانب السوري بانتظار الدخول الى الأراضي العراقية وكذلك الحال بالنسبة للجانب العراقي."

واشار الى ان "هذا الامر جعل اصحاب هذه الشاحنات "يتحملون الرسوم الكمركية والغرامات التي يفرضها الجانب السوري."

من جانبهم، ناشد التجار في مدينة الموصل الحكومة والقوات الامنية بالسماح للشاحنات القادمة للعراق والمتوقفة منذ شهرهناك بالعبور والدخول الى القطر، مشيرين الى تلف البضائع في تلك الشاحنات وهو ما يؤدي الى خسائر مالية كبيرة.

وقال ذنون حميد، تاجر مواد غذائية "لدي اربع شاحنات محملة بلحوم الدجاج والأغذية التي يجب ان تحفظ في ظروف خاصة، لكن بقاءها لفترة طويلة في الشاحنات وان كانت مبردة قد يعرضها للتلف ما قد يلحق بي خسارة كبيرة."

ولفت الى ان "وقوف الشاحنات لفترة طويلة يترتب عليه زيادة أسعار الرسوم الكمركية وكذلك الغرامات التي تفرضها السلطات السورية، فضلا عن اجرة وقوف ومبيت الشاحنات." واضاف ذنون ان "مجمل هذه الإجراءات سترفع من سعر المادة عليهم، الامر الذي ينعكس سلبا على المستهلك لارتفاع أسعار تسويقها."

ويعتمد السوق الموصلي بشكل كبير على البضائع الواردة من القطر السوري سواء الانتاج السوري او المستورد عبر موانئها، وبالاخص المواد الغذائية والملابس وقطع الغيار للمكائن.

وقال باسل محمود ، احد القادمين من سوريا إلى الموصل، انه امضى نحو (٢٢) ساعة للوصول من حلب الى الموصل.

واضاف انه "كان في رحلة علاج داخل سوريا وعند عودته اضطر للسفر الى مدينة حمص ومن ثم الى معبر البوكمال والقدوم في طريق صحراوي طويل الى الموصل." بينما كانت الرحلة العادية من الموصل الى حلب تستغرق من ٧ الى ٨ ساعات في السيارات الصغيرة." بحسب قوله.

بينما ذكر مسافر آخر أنه امضى ٢٧ ساعة في سفرة برية من الموصل الى حلب السورية، وقال خليل احمد انه "طالب دراسات عليا في مصر وسافر الى سوريا برا ومنها الى مصر جوا .

وبين خليل انه اعتاد السفر عبر منفذ ربيعة الحدودي، لكنه هذه المرة وبسبب اغلاقه توجه عبر منفذ الوليد، معلقا على ذلك قائلا انه "بسبب الطريق الطويل واجراءات التفتيش اصبح السفر شاقا."